روى الخطيب بسنده إلى الحسن أن عمران بن حصين ـ رضي الله عنهما ـ كان جالسًا ومعه أصحابه فقال رجل من القوم : لا تحدثونا إلا بالقرآن ، قال : فقال له : ادْنُ ، فدنا ، فقال : أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعًا ؛ وصلاة العصر أربعًا ؛ والمغرب ثلاثًا ، تقرأ في اثنتين ؟ أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعًا ، والطواف بالصفا والمروة ؟ ثم قال : أيْ قوم : خذوا عنا فإنكم والله إلا تفعلوا لتَضِلُنَّ (١٥) .

ولقد بيَّن الإِمام محمد بن نصر المرْوَزي مكانة السنة وأقسامها ، فقال :

« فالسنة تتصرف على أوجه : سنة اجتمع العلماء على أنها واجبة ، وسنة اجتمعوا على أنها نافلة ؟ وسنة اجتمعوا على أنها نافلة ، وسنة اختلفوا فيها : أواجبة هي أم نافلة ؟ ثم السنة التي اجتمعوا أنها واجبة تتصرف على وجهين : أحدهما عمل والآخر إيمان ، فالذي هو عمل يتصرف على أوجه :

سنة اجتمعوا على أنها تفسير لما افترض الله مجملًا في كتابه ، فلم يفسره ، وجعل الله تفسيره وبيانه إلى رسول الله على قال الله عز وجل : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ آلذِّكْرِ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِم ﴾ (النحل : ٤٤) .

والوجه الثاني: سنة اختلفوا فيها ، فقال بعضهم: هي ناسخة لبعض أحكام القرآن ، وقال بعضهم: لا ، بل هي مُبَيَّنة في خاص القرآن

⁽١٥) الكفاية للخطيب ص: ٤٨ .

وعامه ، وليست ناسخة له ؛ لأن السنة لا تنسخ القرآن ، ولكنها تبين عن خاصِّه وعامِّه ، وتفسر مجمله ومبهمه .

والوجه الثالث: سنة اجتمعوا على أنها زيادة على ما حكم الله به في كتابه ، وسنة هي زيادة من النبي على ليس لها أصل في الكتاب إلا جملة الأمر بطاعة النبي على والتسليم لحكمه وقضائه ، والانتهاء عما عنه نهى »(١٦) .

وهكذا فإنه يتبين لنا أن القرآن الكريم لا تعرف أحكامه إلاَّ من خلال السنة ، وأن الإسلام لا يتكامل بناؤه ونظامه إلاَّ من خلال السنة ، ورحم الله عبد الرحمن بن مهدي إذ يقول :

« الرجل إلى الحديث أحوج منه إلى الأكل والشرب «(١٧) ولسنا مخيرين بأخذ السنة أو تركها ؛ فلا إسلام بلا سنة ، وكما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : « القرآن وعاء والسنة غطاء » ، ومعنى كلامه أن السنة هي الكاشفة عن معاني القرآن وأحكامه .

⁽١٦) السُّنة للإمام محمد بن نصر المروزي ص : ٣٠ ـ ٣١ .

⁽١٧) الكِفاية للخطيب البغدادي ص: ٤٩.

حصرأحاديث النبي

إذا عرفنا أن الحديث لم يكن صدوره محصورًا في وقت خاص من أوقات النبي ع ، ولا محدودًا بمكان ولا بنوع من أنواع السلوك ، بل هو جميع ما يصدر عنه من أنواع النشاط في السر والعلن ، وفي الليل والنهار ، وفي علاقاته الفردية والاجتماعية ؛ وأن هذا النشاط من لدن بعثته حتى وفاته كان موضع الاقتداء والائتساء ؛ ولما عرف الصحابة من عصمته ﷺ فقد فتحوا أعينهم على كل فعل فعله ، وألقوا بآذانهم لكل قول قاله ، وبحثوا عن أخلاقه وصفاته ، حتى طرقوا أبواب أزواجه يسألون عن معاشرة النبي ﷺ لأزواجه ، ولا ريب أن الشخص الذي نضعه تحت ملاحظتنا الدقيقة المستمرة سوف نسجل من أفراد نشاطه ما يصعب علينا جمعه وملاحقته ، فكيف إذا كان الأمر أمر رسولٍ أمر الناس بمتابعته والوقوف عند أمره ونهيه ، وقد أحبوه فوق حبهم لأنفسهم وأبنائهم وأزواجهم ؟! ولا بد أن يتضاعف الأمر أضعافًا مع كثرة الوافدين عليه والجالسين إليه والمقتبسين منه . وهكذا فإننا لا نستطيع حصر ما صدر عن رسول الله ﷺ من أحاديث ، ولذلك فإن ابن الجوزى - رحمه الله - يقول: (اعلم أن حصر الأحاديث المروية عن رسول الله على بعيد إمكانه ، غير أن جماعة من أهل العلم بالغوا في تتبعها وحصروا ما أمكنهم ، فأخبر كل منهم عن وجوه)(١٨) .

⁽١٨) تلقيح فهوم أهل الأثر ص : ٣٧٨ .

تفاوت الصَحَابة رضي الله عنههم في رواسة الأحاديث

ولقد تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله ﷺ بين مكثر ومقل . ومرجع هذا التفاوت إلى أحد الأمور التالية :

- ١ ـ تقدم إسلام الصحابي أو تأخره ؛ فالمتقدم في إسلامه تكون فرصة
 الرواية عنده أكبر .
- تفرغ الصحابي لمجالسة النبي على ومتابعته ، أو عدم تفرغه لذلك ، إذ أن أكثر الصحابة كانوا أصحاب تجارة أو زراعة ، وكانوا أصحاب جهاد وسرايا ، بينما تفرغ قليل منهم لملازمة النبي على ومتابعته ، كأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وعائشة ، رضي الله عنهم أجمعين .
- ٤ _ ولا ريب أن الصحابة متفاوتون في حفظهم وقدرتهم على التذكر،

فمنهم الحافظ ومنهم غير الحافظ. فلا عجب أن نجد منهم من يحفظ الألوف كأبي هريرة بينما لا يحفظ بعضهم إلا الآحاد أو العشرات، فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يصف حال الصحابة من حفظ الحديث فيقول: (قام فينا النبي على مقامًا فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه)(١٩). وهذا حذيفة ـ رضي الله عنه ـ يقول: (قام فينا رسول الله على مقامًا فما ترك شيئًا يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلاً حدثه، حفظه من حفظه ، ونسيه من نسيه، قد علمه أصحابه هؤلاء. وإنه ليكون منه الشيء قد نسيته، فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه، ثم إذا رآه عرفه)(٢٠).

نمانج من الصحابة المكثرين والمقلين

١ ـ المكثرون:

يعتبر أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما من الصحابة المكثرين، ويرجع إكثارهما لتوافر أمور فيهما:

١ _ عرف أبو هريرة ، كما عرفت عائشة رضي الله عنهما ، بالحافظة 🕟

⁽١٩) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٢٨٦/٦ .

⁽٢٠) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٩٤/١١ ومسلم في صحيحه ٢٢١٧/٤ .

القوية والذاكرة الممتازة ، ومما زاد في ذاكرة أبي هريرة دعوة النبي على له . أمّا عائشة فقد تناقل الرواة أنها كانت راويةً للشعر والأدب ؛ حتى كانت تحفظ للبيد بن ربيعة نحوًا من ألف بيت ، وقد حفظت القرآن الكريم ، والحلال والحرام ، والنسب والشعر والطب . فلا عجب أن تحفظ عن رسول الله على ألفي حديث ومائتى حديث وعشرة .

٧ - كلاهما كان متفرعًا للرواية ، أمّا عائشة فقد كانت في بيت النبوة ، وكانت أحب أزواج النبي على إليه . وأمّا أبو هريرة فقد فرّغ نفسه لمصاحبة النبي على من شهر صفر سنة سبع للهجرة ، حتى وفاة النبي على . يقول عن نفسه : «وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق(٢١) بالأسواق ، وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ، وكنت امرءًا مسكينًا ألزم رسول الله على ملء بطني ، فأحضر حين يغيبون ، وأعي حين ينسون »(٢١) . ويقول أيضًا : (وكنت أكثر مجالسة لرسول الله على أحضر إذا غابوا ، وأحفظ إذا نسوا) (٢٢).

٣ ـ كلاهما عُمَّر بعد النبي ﷺ فعائشة ـ رضي الله عنها ـ توفيت سنة
 ٧٥هـ وكذلك أبو هريرة ، وكان كل منهما مصدر رواية مباشرًا ،
 ـ إلى جانب ما أخذه كل منهما عن الصحابة ثم قام بروايته ـ وقد
 احتاج التابعون لرواياتهما فأكثروا عنهما .

⁽٢١) الصفق: البيع.

⁽٢٢) أحرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٣٥/٣) (بهامش فتح الباري).

⁽٢٣) أخرجه الإمام أحمد (١٢٢/١٤) (ترتيب الساعاتي) .

٢ _ المُقِلُّون:

ومن الصحابة المقلين في الرواية رغم تقدم إسلامهم ومكانتهم من رسول الله على أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - وقد بلغت روايات أبي بكر - كما يقول ابن الجوزي - مائة واثنين وأربعين حديثًا ، وقال أبو بكر البرقي : الذي حفظ له نحو من خمسين حديثًا في إسناد بعضها ضعف (٢٤) . وأما عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فقد روى مائة وستة وأربعين حديثًا - كما يقول ابن الجوزي - وقال البرقي : الذي حفظ عنه نحو من أربعين حديثًا .

ولعل مرجع إقلالهما في الرواية عن رسول الله عليه :

١ _ اشتغالهما بالتجارة ؛ فلم يتمكنا من طول الملازمة .

٢ ـ تقدم موتهما قبل أن يبرز دور التابعين ؛ إذ كانت وفاتهما والصحابة
 متوافرون كثيرون .

ونخلص من هذا إلى أن الصحابة - رضي الله عنهم - تفاوتوا في الرواية عن رسول الله على فقليل منهم من كانت رواياته بالألوف وهم: أبو هريرة وعبدالله بن عمر وأنس بن مالك وعائشة رضي الله عنهم، ومنهم أصحاب الألف، وهم: عبدالله بن عباس وجابر بن عبدالله وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم، وسائرهم بين أصحاب المئات وأصحاب الأحاد (٢٦). وإلى جانب هذا فإن عدد الروايات يقل إذا عرفنا أن الطرق تتشعب، وقد يروى الحديث الواحد من عدة طرق، فترجع الألوف إلى الألف، والمئات إلى العشرات.

⁽۲۲ ، ۲۰ ، ۲۳) انظر تلقيح فهوم أهل الأثر ـ ص : ۳۲۳ ـ ۳۸۷ .

مسؤولية المنهكج

الأولى : كتابة الحديث بين النهي والإذن .

الثانية : طلب البينة على الرواية .

كتابة الحكيث بين النهي عنها والإذن بها

لم يكتب الحديث في حياة النبي على كما كتب القرآن الكريم ، ولم يتخذ النبي على لنفسه كتبة يكتبون الحديث . ويرى الأستاذ الدكتور صبحي الصالح ـ رحمه الله ـ أن ذلك يرجع إلى ندرة الوسائل الكتابية ، وإلى ضعف البواعث النفسية عند أكثرهم على كتابة السنة (٢٧) . ولست مع هذا الرأي ؛ لأن ندرة الوسائل لا تقف أمام عمل على درجة كبيرة من

⁽٢٧) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص: ١٨ - ١٩ .

الأهمية ككتابة الحديث . وممّا لا ريب فيه أن البواعث النفسية الداعية إلى كتابة السنة وحفظها قوية ، لا سيما وأن الصحابة يعلمون مكانة السنة من الدين .

وقد ثبت أن امتناع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن الكتابة إنما جاء من نهي النبي على عن كتابة شيء غير القرآن ، وذلك فيما رواه أبو سعيد الخدري عن رسول الله على قال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولا حرج »(٢٨) . ثم جاء الإذن من النبي على لعبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ بالكتابة ، فقد جاء عنه قوله : « كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله على أريد حفظه ، فنهتني قريش ، وقالوا : أتكتب كل شيء تسمعه ، ورسول الله على إلى فيه ، فقال : اكتب ؛ فوالذي فذكرت لرسول الله على فأوماً بإصبعه إلى فيه ، فقال : اكتب ؛ فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق »(٢٩) .

ويمكن التوفيق بين النصين ، سيرًا على طريقة العلماء في اعتبار الإذن بالكتابة هو آخر الأمرين منه على بأن يقال :

۱ ـ لقد شاء الله تعالى أن يحفظ كتابه الكريم من التحريف والاختلاف، فصانه من كل شيء يكتب إلى جانبه، حتى ولوكان السنة،

⁽٢٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٢/٣ ، ٣٩ والإمام مسلم في صحيحه بـ ٢٢٩٨/٤

⁽٢٩) أخرجه الإِمام أبو داود ٢٠/٤ .

التي هي وحي يوحى ، وهذا من الشواهد على صدق النبي ﷺ إذ أنه ميز كتاب الله عن سنته ؛ كي يبقى الكتاب معجزة الإسلام الكبرى . ولولا ذلك لكثرت الشروح والتعليقات على آيات القرآن الكريم ، ثم اختلط الأمر على الكاتبين ، فلا يستطيعون تمييز النص المتعبد بتلاوته عن سائر النصوص . وهذا ما حدث لرسالات الأنبياء قبل محمد على فقد اختلطت الحقيقة بالخيال ، والخطأ بالصواب ، والوحى بالرُّؤي والأحلام . حتى ذهب الأصل واختفى تحت وطأة الزيادات والإِضافات ، فلم يعد للوحي تميزه وهيمنته ، وأصبح الوحي عند اليهود والنصارى : حركة التاريخ ؛ بمعنى أن كل شيء يحدث في التاريخ يضاف إلى الوحي ، باعتباره إرادة الله وحركة ذلك في الأحداث . وما القراءات الشاذة ـ عندنا ـ إلاّ إضافات تفسيرية كتبت إلى جانب الآيات، ثم ظنَّ الكاتب أنها من القرآن الكريم. ولكن الكثرة الكاثرة من الصحابة الذين أفردوا النص ولم يكتبوا شيئًا إلى جانبه ، بالإضافة إلى الذين حفظوه كل هؤلاء تواترت الرواية القرآنية عنهم ، وحكموا على الزيادة بالشذوذ وعدم القبول .

وإننا نستطيع القول: إن تواتر القرآن الكريم كان بتوفيق الله وحفظه ، ثم بالمنهج الذي صانه ، ولولا هذا النهي عن كتابة الحديث لتعددت الروايات والألفاظ ، ولما حصل هذا التواتر ، وصدق الله العظيم : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا آلذِّكر وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾ (الحجر : ٩) .

وقد عقب الإمام الخطّابي على حديث النهي بقوله: « وقد قيل إنه إنما نهى أن يُكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لئلا يختلط به ، ويشتبه على القارىء ، فأمّا أن يكون الكتاب نفسه محظورًا وتقييد العلم

بالخط منهيًّا عنه ، فلا «^(٣٠) . وقد جاء هذا القول بعد أن قال : « يشبه أن يكون النهي متقدمًا ، وآخر الأمرين الإباحة «^(٣١) .

٢ ـ كان الإذن منه ﷺ بالكتابة بعد السنة السابعة ؛ لأن عبدالله بن عمر و بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ هاجر مع أبيه بعد الحديبية ، ويظهر من النص أن عبدالله أفرد كتابة الحديث في كتاب ولم يجعله مع القرآن .

٣ ــ لمّا كانت السنة في عهد النبي عَلَيْ نامية ، باعتبار توالي صدورها عن رسول الله عَلَيْ يضاف إليه أن هذه السنة قد تتناول أحكامًا مرحلية يعتريها النسخ ، فقد كان النهي عن كتابتها له فوائده المنهجية حتى لا يأخذ المكتوب طابع النهائية ، ولو أطلق العنان للصحابة من أول الأمر للكتابة لوصلتنا نسخ عديدة فيها الاختلاف ، وكل يجزم بصحة نسخته .

لذلك كانت السياسة العامة النهي عن كتابة السنة ، فيما عدا الإذن المخاص أو في مسائل محددة ذات أنصبة وفروض وأرقام ، يصعب ضبطها من غير كتاب . وهذا المحذور يزول بعد وفاة النبي على لأن السنة قد توقف صدور المزيد منها ، إلى جانب ثبات أحكامها ، ووصولها إلى المرحلة النهائية . وكتابة الكتب بعد وفاة النبي لل لا تأخذ طابع القول الذي تأخذه لو كتبت في عهده لله ، بل يبقى الأمر بعد وفاة النبي الله موضع اجتهاد وحوار . . وقد يُخطّىء بعض الصحابة بعضهم ، ويدعي أحدهم نسخ حديث يعتبره غيره محكمًا غير منسوخ .

⁽٣٠) معالم السنن للخطابي ١٨٤/٤ .

⁽٣١) المصدر والصفحة نفساهما .

٤ ـ لو قدر للسنة أن تجمع في حياة النبي على لما ظهرت هذه النزعة النقدية المنهجية التي مدت آثارها إلى مختلف جوانب المعرفة الإسلامية ، والتي كانت ميدان تنافس بين العلماء ، وستبقى كذلك إلى يوم القيامة ، بإذن الله تعالى .

ه _ إن كتابة السنة في عهد النبي على أمر يشغل المسلمين بنصّية السنة أكثر مما يشغلهم بالصحبة والممارسة والاقتباس المباشر ، وهذا الثاني ما يميز جيل الصحابة _ رضي الله عنهم _ عن كل جيل بعدهم ؛ إذ أنّهم تعاملوا مع ذات رسول الله على وشخصه .

ونخلض من هذا إلى أن النهي عن كتابة السنة كان نهيًا نصيًا منهجيًا ، والإذن بكتابتها كان محدودًا في الأشخاص المعينين ، وفي الموضوعات التي تحتاج إلى تذكر ، وللطُّرَّاء الذين يرجعون لأقوامهم ويريدون شيئًا مكتوبًا ؛ إمّا لإتقانه وتذكره ، وإمّا زيادةً في التوثيق والتصديق ؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه ، من رواية أبي هريرة ، أن خزاعة قتلوا رجلًا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبي ﷺ وكب راحلته فخطب ، فقال :

(« إن الله حبس عن مكة القتل ـ أو الفيل ، شَكَ أبو عبدالله ـ وسلط عليهم رسولَ الله على والمؤمنين ، ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي ، ولم تحل لأحد بعدي ، ألا وإنها حَلَّت لي ساعةً من نهار ، ألا وإنها ساعتي هذه حرام : لا يُختلى شوكُها ولا يعضد شجرها ، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد . فمن قُتل فهو بخير النظرين : إمّا أن يُعقل وإمّا أن يقاد أهل القتيل » . فجاء رجل من أهل اليمن ، فقال : اكتب لي يا رسول الله ،

فقال: « اكتبوا لأبي فلان » فقال رجل من قريش: إلاَّ الإِذخر يا رسول الله ، فإنا نجعله في بيوتنا وقبورنا ، فقال: « إلاَّ الإِذْخَر » . فقيل لأبي عبدالله: أي شيء كتب له ؟ قال: كتب له هذه الخطبة) (٣٢) .

فلا يفهم من هذا الحديث الإذن العام ، وإنّما يُفهم منه الإذن الخاص لمن احتاج إلى الكتابة . وأما حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ففيه أمران : الإذن بالكتابة والردّ على قولهم : « ورسول الله على بشر يتكلم في الرضا والغضب » فرد النبي على قولهم هذا بقوله : « اكتب ؛ فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق » وهذا الموضع من الحديث أبلغ في الاعتبار ، وأهم من الإذن بالكتابة . فيكون إنكار النبي على قول من ظن أن رسول الله على كسائر البشر قد يخرجه الغضب عن الحق والصواب . فيكون سياق الحديث في معرض الإنكار على من زعم أن النبي على من زعم أن النبي على يتكلم في الرضا والغضب ، وقد يحمله هذا على من زعم أن النبي على يتكلم في الرضا والغضب ، وقد يحمله هذا على الخطأ .

⁽٣٢) أخرجه الإمام البخاري ٢٠٥/١ (بِهُامِش فتح الباري) وأبو داود ٦٢/٤.

المنهج في زمن الصحابة

وإذا كان الحديث عن العظماء يعطي مزية للمتحدِّث والمترجم ، فكيف بمن يتحدث عن رسول الله على المطنون ، والحقائق بالأوهام . المشاهد والأخبار ، ويختلط المتيقَّن بالمظنون ، والحقائق بالأوهام . ولقد بالغت الأمم السابقة في كلامها عن أنبيائها وعظمائها فاستهواها الحديث عن العظمة والعظماء ؛ حتى مزجت بين الحقيقة والخيال والصواب والخطأ ؛ فضاعت الحقائق ، وضاع الصدق تحت حُجب المبالغة والخيال . وحتى لا تصاب هذه الأمة بما أصيب به من سبقها من الأمم شاء الله ـ تعالى ـ وقدًر أن يُهيىء لها الأئمة المهديين والخلفاء

الراشدين ؛ فحافظ هؤلاء على منهج النبوة وسلامة السنة من العبث والخيال والحب الأعمى .

فقد علم هؤلاء الصحابة عِظم المسؤولية وهم يحدثون عن رسول الله على فكانوا وَقَافين عند ما يتيقنون من روايته ؛ فقد روى الإمام البخاري وغيره من طريق عبدالله بن الزبير ، قال : قلت للزبير : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله على كما يحدث فلان وفلان ، قال : أما إني لم أفارقه ، ولكن سمعته يقول : «من كذب علي فليتبو أمقعده من النار »(٣٣) وأخرج البخاري من رواية أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال : إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أنَّ النبي على قال : «من تعمد قال : إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أنَّ النبي على قال : «من تعمد علي كذبًا فليتبو أمقعده من النار »(٤٣) ، وكذلك روي عن أبي قتادة الأنصاري .

وهؤلاء الصحابة الأجلاء ـ الزبير وأنس وأبو قتادة ـ استدلوا بهذا الحديث لا لخوفهم من الكذب المتعمد ، القائم على الزور والبهتان ، وإنما قصدوا الكذب غير المتعمد ، الذي هو خطأ الراوي برواية ما يخالف الواقع . وهذا الحذر هو الذي حملهم على الاستشهاد بالحديث . يقول الإمام ابن حجر معقبًا على حديث الزبير ـ رضي الله عنه ـ : « والثقة إذا حدث بالخطأ ، فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ ، يعمل به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سببًا للعمل بما لم يقله الشرع ، فمن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم

⁽٣٣) أخرجه الإمام البخاري ٢٠٠/١ (بهامش فتح الباري) وأبو داود في سننه ٢٠٠/٠. (٣٤) أخرجه الإمام البخاري ٢٠١/١ (بهامش فتح الباري) .

إذا تعمد الإكثار، فمن ثَمَّ توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث »(٣٥).

ولقد كان الصحابي إذا حدث فزع وخشي على نفسه من الزلل والخطأ، لشدة ورعه في الرواية عن رسول الله على فقد روي عن عمرو بن ميمون قال: كنت آتي ابن مسعود كل خميس، فإذا قال: سمعت رسول الله على انتفخت أوداجه ثم قال: «أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريب ذلك، أو شبيه ذلك، أو كما قال»(٢٦)، وهذا أبو هريرة يسأل عن حديث سمعه من رسول الله على فلا يقوى على التحديث ويغمى عليه كلما هم بالتحديث.

⁽۳۵) فتح الباري ۲۰۱/۱ .

⁽٣٦) الكامل لابن عدي ٢٢/١ .

⁽۳۷) جامع الترمذي (۱/٤٥ - ۹۹۳) .

⁽٣٨) الكامل لابن عدي ٣٠/١ .

⁽٣٩) الكامل لابن عدي ٣٠/١ .

ولم يترك أمر الرواية إلى الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ دون سؤالهم عن رواياتهم ، والتحري عن دقتهم ، وطلب البينة على الحديث الذي يروونه عن رسول الله على ؛ فقد جاءت الجدّة إلى أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ تسأله عن ميراثها ، فقال لها : ما لك في كتاب الله شيء ، ولا علمت لك في سنة رسول الله على أعظاها السدس . فقال شعبة ـ رضي الله عنه ـ : حضرت رسول الله على أعظاها السدس . فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذ لها أبو بكر (١٠) .

وهكذا شرع أبو بكر في طلب الدليل والبرهان الشاهد على دِقّة الصحابي وضبطه ، ثُمَّ سار عمر ـ رضي الله عنه ـ على منهج أبي بكر ، بل شدد في السؤال ، وتوعد من يحدث دون أن يقيم البينة على حديثه . أخرج الإمام مسلم في صحيحه (أن أبا سعيد المخدري قال : كنا في مجلس عند أبيّ بن كعب ، فأتى أبو موسى الأشعري مغضبًا ، حتى وقف فقال : أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله على يقول : الاستئذان ثلاث ، فإن أذن لك وإلا فارجع ؟ قال أبيّ : وما ذاك ؟ قال : استأذنت على عمر بن الخطاب ثلاث مرات ، فلم يؤذن لي ، فرجعت ، ثم جئته اليوم فدخلت عليه . فأخبرته أني جئت بالأمس فسلمت ثلاثًا ، ثم انصرفت . قال : قد سمعناك ، ونحن حينئذٍ على شغل ، فلو ما استأذنت انصرفت . قال : استأذنت كما سمعت رسول الله على حتى يؤذن لك ؟ قال : استأذنت كما سمعت رسول الله على حتى يؤذن لك ؟ قال : استأذنت كما سمعت رسول الله على حمر) : فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتين بمن يشهد لك على

⁽٤٠) الكفاية للخطيب البغدادي ص: ٦٦ - ٦٧ ، أخرجه الإمام مالك في الموطأ .

هذا)(١٤) ـ وفي رواية : (أقم عليه البينة وإلا أوجعتك)(٢٠) . وفي رواية أخرى : (وإلا فلأجعلنك عِظَةً)(٣٠) ـ (فقالوا : لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا ، فقام أبو سعيد فقال : كنا نؤمر بهذا ، فقال عمر : خفي علي هذا من أمر رسول الله علي ألهاني عنه الصفق بالأسواق)(٤٠) . وقد أخرج الإمام مسلم تعقيبًا لأبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ قال لعمر : (فلا تكن يا بن الخطاب عذابًا على أصحاب رسول الله على فقال عمر : سبحان الله ، إنما سمعت شيئًا فأحببت أن أتثبت)(٥٠) .

فهذه القصة ـ التي أطلنا في ذكر روايتها وتفاصيلها ـ توقفنا على منهج عمر في الرواية وحرصه على التثبت فيها ، علمًا بأن أبا موسى الأشعري من المهاجرين السابقين والصحابة الكبار . وليس طلب عمر ـ رضي الله عنه ـ للبينة تهمة لأبي موسى الأشعري ، ولا يعني أن عمر ـ رضي الله عنه ـ لا يقبل خبر الواحد العدل ، وإنما قصد أن يوجه الصحابة إلى طلب التحري والتثبت ، وألا يحدث أحدهم عن رسول الله على الموطأ أنَّ عمر قال لأبي موسى : (أما إني لم أتهمك ، ولكني أردت ألا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله على الحديث عن رسول الله المناس على الحديث عن رسول الله على المديث عن المديث ع

⁽٤١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٦٩٦/٣ والإمام البخاري في صحيحه ٢٦/١١ (بهامش فتح الباري).

⁽٤٢) الإمام مسلم ، الصحيح ١٦٩٤/٣ .

⁽٤٣) الإمام مسلم ، الصحيح ١٦٩٥/٣ .

⁽٤٤) الإمام مسلم ، الصحيح ١٦٩٦/٣ .

⁽٤٥) أخرجه مسلم ، الصحيح ١٦٩٧/١٦٩٦/٣ .

⁽٤٦) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢/٩٦٤.

وكذلك كان موقف عمر - رضي الله عنه - من المغيرة بن شعبة ، فقد أخرج الإمام البخاري من رواية المغيرة بن شعبة (قال: سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة - وهي التي يُضرب بطنها فتلقي جنينها فقال: أيكم سمع من النبي على فيه شيئًا ؟ فقلت: أنا . فقال: ما هو ؟ قلت: سمعت النبي على يقول: فيه غُرَة عبد أو أمة . فقال: لا تبرح حتى تجيئني بالمخرج فيما قلت) (٧٤) .

وهكذا فقد طبع الحديث في زمن عمر - رضي الله عنه - بهذا المنهج من التحري والضبط والتوقي من حديث لا شاهد عليه ولا بينة ، وليس ذلك تهمةً للصحابة الكرام ، ولا تقليلاً من شأنهم ، بل هو حب سنة النبي على لا تبقى صحيحة ، مهيبة الجانب ، بعيدة عن الأوهام . لقد ظهرت هذه البداية المنهجية مع بدء الرواية ، ثم أخذت أشكالاً أخرى غير طلب الشاهد على الرواية كتتبع الروايات والطرق ، والبحث عن المتابعات . وكانت هذه الطريقة المنهجية في وقتها المناسب ؛ إذ تعلم الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - من خلالها درسًا جعلهم لا ينطقون ولا يروون إلاً ما كانوا على يقين منه ، فتجنبوا الغرائب والظنون البعيدة . ولو تأخرت هذه المنهجية - لا قدر الله - لاتسعت الروايات دونما ضابط ، ولما أمكن ضبطها بعد ذلك بالمناهج ، فكان فضل الله على هذه الأمة عظيمًا

⁽٤٧) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ١٣/٢٩٨ (بهامش فتح الباري) .

الصَحَابة لم يَعرفوا الكذب

لقد زكى الله عصر النبي ﷺ وأصحابه بقوله : ﴿ كُنتُم خَيْر أُمَّةٍ أُخْرِجَت لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) وبقوله : ﴿ وَكَذَّٰلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّةً وَسَطًّا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى آلنَّاسِ ﴾ (البقرة : ١٤٣) وزكى النبي ﷺ أصحابه بقوله : « خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم $^{(4)}$. وكان من جوانب التزكية الصدق الذي تميز به الصحابة الكرام، فلم يعرفوا الكذب القائم على الافتراء والتزوير ، وما يرد من ألفاظ التكذيب على ألسنة بعضهم فإنه تخطئة بعضهم لبعض ، وبيان ما وقع فيه بعضهم من وَهُم الكلام . والكذب بهذا المعنى لا يُعصم منه أحد ، لا من الصحابة ، ولا ممن دونهم . جاء في لسان العرب : (وفي حديث عروة أن ابن عباس يقول: إن النبي على البث بمكة بضع عشرة سنة ، فقال: كذب، أي أخطأ ، سماه كذبًا ؛ لأنه يُشْبهه ؛ لأنه ضد الصواب . كما أن الكذب ضد الصدق ، وإن افترقا من حيث النية والقصد) (٤٩) . وقد جاءت هذه الكلمة في أحاديث كثيرة بمعنى الخطأ ، من ذلك :

⁽٤٨) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٣/٧ بهامش فتح الباري. ومسلم ١٩٦٤/٤

⁽٤٩) لسان العرب مادة « كذب » .

⁽٥٠) أخرجه الإمام مسلم . (١٤٤١/٣) .

مرحبًا ملك اليهود. وقوله على : «كذب أبو السنابل ؛ ليس كما قال ، قد حللت فانكحي ». وذلك في الرد على أبي السنابل الذي قال لسُبَيْعَة بنت الحارث ـ وقد وضعت حملها بعد وفاة زوجها بأيام ـ : إنك لا تحلي حتى تمكثي أربعة أشهر وعشرًا . فذكرت ذلك لرسول الله على فقال : «كذب أبو السنابل ، ليس كما قال »(١٥) .

وعلى نحو هذا الاستعمال لكلمة «كذب» جاء استعمال الصحابة لها ، كقول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن نوف البكالي : «كذب نوف » ـ عندما قال : صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل ، وإنما موسى آخر ـ ونوف من الصالحين العبّاد ، ومقصود ابن عباس : أخطأ نوف (۵۲) .

ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه كذب . وما قيل عن ظهور الكذب في عهد الصحابة ، وأن عبد الرحمن بن عديس وضع حديثًا على رسول الله على يقول : ألا إن عثمان أضل من عبيدة على بعلها ، فقد ذكر السيوطي هذا في الموضوعات . وسنده إلى ابن عُديس لا يصح ، فقد جاء في السند : (حُدثت أنَّ كامل بن طلحة قال : قال حدثنا ابن لهيعة ، حدثنا يزيد بن عمر و المعافري ، أنه سمع أبا ثور الفهمي قال : قدمت على عثمان فصعد ابن عُديس المنبر ، وقال : إلا أن عبدالله بن مسعود حدثنى أنه سمع رسول الله على يقول : ألا إن عثمان أضل من عبيدة على حدثنى أنه سمع رسول الله على يقول : ألا إن عثمان أضل من عبيدة على

⁽⁰¹⁾ سنن سعيد بن منصور ، القسم الأول من المجلد الثالث ـ ص : ٣٥٠ بسند صحيح .

⁽٥٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٤٠٩/٨ بهامش فتح الباري .

بعلها، فأخبرت عثمان فقال: كذب والله ابن عُديس ما سمعها من ابن مسعود، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله على قط (٥٥). ويلاحظ الانقطاع في السند. فالراوي عن كامل بن طلحة يقول: (حُدثت) ومثل هذا الانقطاع يجعل السند واهيًا. ثم إن أبا ثور الفهمي من الرواة المعروفين عن عبد الرحمن بن عديس، ولو كان روى هذه الحادثة بما فيها من تكذيب لما روى عنه شيئًا بعد ذلك. وقد ترجم ابن أبي حاتم لعبد الرحمن بن عديس، وقال: روى عنه أبو ثور الفهمي، وقال لعبد الرحمن بن عديس، وقال: روى عنه أبو ثور الفهمي، وقال أيضًا: له صحبة، ولم يذكر فيه جرحًا(١٥). كما أن كتب المجروحين لم تذكر عبد الرحمن بن عُديس. وذكره ابن عبد البر في «الإصابة». وجاء في ترجمته: كان ممن بايع تحت الشجرة، ومثل هذا الصحابي لا يجرح يمثل هذا الخبر الملفق. وعندها يبقى الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في رتبة العدول.

نقدالمة في زَمن الصحابة

رأينا فيما سبق بواكير نقد السند في زمن الصحابة ، حيث كان الصحابي يتثبت من إسناد الحديث إلى النبي على الله وقد ظهر إلى جانب هذا نقد أوسع وهو نقد المتن ، ومناقشة الصحابي فيما روى من

⁽٥٣) اللآليء المصنوعة ١/٣١٨.

⁽١٤) الإصابة لابن حجر ٤٠٣/٢ ، والاستيعاب (بهامش الإصابة) ٤٠٢/٢ .

الموضوعات . وكان الدافع إلى هذا النقد المعارضة النقلية ، أو المعارضة النقلية ، أو المعارضة لمبادىء الإسلام ومنطقه ومناهجه . وقد تجتمع أنواع المعارضة في مثال واحد .

مثــال:

ومن الأمثلة التي تجمعت فيها أنواع المعارضة ما يلي :

أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن ابن أبى مُليكة ، قال : توفيت ابنة لعثمان ـ رضي الله عنه ـ بمكة ، وجئنا لنشهدها ، وحضرها ابن عمر وابن عباس _ رضي الله عنهم _ وإنِّي لجالس بينهما ، أوْ قال : جلست إلى أحدهما ، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي ، فقال عبدالله بن عمر لعمرو بن عثمان : ألا تنهي عن البكاء ؛ فإن رسول الله ﷺ قال : إنَّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ؟ فقال ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ : قد كان عمر _ رضي الله عنه _ يقول بعض ذلك ، ثم حدَّث قال : صَدَرْتُ مع عمر _ رضي الله عنه _ من مكة ، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل سَمُرة ، فقال : اذهب فانظر من هؤلاء الركب ، قال : فنظرت فإذا صهيب، فأخبرته فقال: ادعه لي، فرجعت إلى صهيب، فقلت: ارتحل فالحق بأمير المؤمنين ، فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي ، يقول : وا أخاه ، وا صاحباه ، فقال عمر : يا صهيب أتبكي عليَّ ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله عليه » ؟

قال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة - رضي الله عنها - فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله على إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله على قال: « إن الله ليزيد الكافر